

أكد أنه تم الاتفاق على ذلك بإجماع الحاضرين

الغانم: المجلس سيستأنف جلساته يوم 16 الجاري واللجان ستبدأ اجتماعاتها

طلب من الرئاسة ومن عدد كبير من النواب لمناقشة هذا البند في كافة المجالات، مضيفاً "سيكون ذلك أول بند وفق توقعي واعتقادي ورأيي الشخصي في الجلسة القادمة".

وحول مناقشة استجواب وزير التربية وزير التعليم العالي الدكتور سعود الحربي الذي قدم أمس من قبل النائب فيصل الكندري قال الغانم "صحيح أن الاستجواب يقدم على بقية البنود، لكن اللائحة تنص أيضاً على أنه "إلا إن رأى المجلس غير ذلك".

وأضاف الغانم أنه سيقترح بأن يكون بند مواجهة أزمة كورونا هو الأول ويأتي من بعده الاستجواب ومن ثم القوانين. وذكر أن هناك عدة طلبات مقدمة من النواب سيتمكن المجلس إن شاء الله من التصويت عليها والانتهاج من أغلبها، مؤكداً ثقته بتعاون النواب وقدرته المجلس على تعويض الإنجاز التشريعي عما فاتته بسبب فترة توقف الجلسات.

الصحة الممكنة، مجدداً تأكيداً على أن المدة التي توقفت فيها الجلسات سوف تضاف إلى دور الانعقاد وليس الفصل التشريعي.

واستطرد الغانم قائلاً "هناك من يخلط بين الأمرين ولكن دور الانعقاد الحالي سيمدد بنفس المدة التي تم فيها عقد الجلسات، وعدد الجلسات لن يقل، بل أكد بأنه سوف يزيد عن عدد الجلسات المقررة وفق الجدول الموزع".

ورداً على سؤال صحفي بشأن جدول الأعمال قال الغانم "كما هو في اللائحة ننتظر تقرير لجنة الأولويات، لكن من يضع الجدول هو رئيس المجلس وأنا أنشأ مع اختي وإخواني النواب وبالتأكيد يكون هناك تعديلات على الجدول، لكنني أتوقع بأن البند الأول في الجلسة العادية سيكون موضوع استعدادات وإجراءات الحكومة التي اتخذتها وستتخذها في مواجهة هذه الأزمة".

وأشار الغانم إلى وجود



الغانم خلال المؤتمر الصحافي

دور الانعقاد الحالي سيمدد بنفس المدة التي تم فيها التوقف وعدد الجلسات سيزيد
هناك عدة طلبات مقدمة من النواب سيتمكن المجلس من التصويت عليها والانتهاج من أغلبها

سيتم خلال الجلسة اتخاذ كافة الإجراءات الاحترازية

جلسة 16 يونيو - وشدد الغانم على أنه

عقد اللجان اجتماعاتها ابتداء من الأسبوع الحالي والأسبوع القادم تمهيداً لرفع تقارير وإدراجها على جدول أعمال

■ **الاستجواب يقدم على ما سواه من البنود وسأقترح مناقشته بعد موضوع كورونا**

الشيخ صباح الصباح الخالد بأنهم سيحضره في أي وقت يحده المجلس".

وأوضح الغانم أن اختيار الأسبوع بعد القادم لاستئناف الجلسات جاء لعدة أسباب منها تقديرًا لوضع وزير الصحة، وإعطاء اللجان فرصة خلال الأسبوع القادم للالتقاء من العديد من التقارير والقوانين المهمة حتى يتسنى للمجلس التصويت عليها في الجلسة القادمة، وذكر الغانم أنه تمت دعوة رؤساء اللجان لاستئناف

قال رئيس مجلس الوزراء من زوق الغانم إن مكتب المجلس وافق أمس بإجماع الحاضرين على استئناف الجلسات ابتداء من يوم الثلاثاء الموافق 16 يونيو، مشيراً إلى أنه تم توجيه الدعوة لرؤساء اللجان لاستئناف اجتماعاتها والانتهاج من التقارير والقوانين المهمة.

وقال الغانم في تصريح صحفي بمجلس الأمة أمس عقب اجتماع مكتب المجلس إن المجلس سيستأنف جلساته العادية ابتداء من يوم الثلاثاء الموافق 16 يونيو وستكون جلسة عادية يومي الثلاثاء والأربعاء وقد تمتد إلى يوم الخميس إن استدعى الأمر.

وأضاف الغانم "ناقشنا خيارين أن تكون الأسبوع المقبل أو الذي يليه، وكانت هناك اعتبارات أخرى أيضاً منها تواجدنا مع وزير الصحة الشيخ الدكتور باسل الصباح الذي طلب بالآ تكون الجلسة الأسبوع المقبل وإنما الأسبوع الذي يليه، رغم تأكيدنا وتأكيد سمو رئيس مجلس الوزراء

صفاء الهاشم: اللجنة المالية تناقش الأحد معالجة آثار أزمة كورونا وتأجيل أقساط صندوق المتعثرين



صفاء الهاشم

أعلنت رئيسة لجنة الشؤون المالية والاقتصادية صفاء الهاشم أن اللجنة ستجتمع الأحد المقبل لمناقشة المشروع بقانون رقم ٨٣ بشأن تأجيل تحصيل الأقساط المستحقة على عملاء صندوق المتعثرين، والتقرير الخاص بمشروع القانون رقم ٨٦ بشأن الآثار الناجمة عن جائحة كورونا.

وقالت الهاشم في تصريح صحفي بمجلس الأمة إن اللجنة ستعقد عقب ذلك خلال الأسبوع المقبل لقاءً مفتوحاً بحضور رئيس مجلس الأمة من زوق الغانم ومجموعة من النواب والوزراء المعنيين والجهات المالية والفنية المعنية للاستماع إلى ملاحظات أصحاب المشاريع على مشروع القانون رقم ٨٦ لصالح من الحكومة في شأن معالجة الآثار الناجمة عن جائحة كورونا، والمشاكل الحالية والتحديات التي حصلت نتيجة الحظر التكلي والجزئي وتأثيرها على المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

وقالت الهاشم في تصريح صحفي بمجلس الأمة إن اللجنة المالية لديها مجموعة من القوانين الحالية من الحكومة ولكن ما عطل مناقشتها الحظر التكلي وتقليل اجتماعات اللجنة والتعليمات الصادرة من السلطات الصحية بهذا الشأن.

وبيّنت أن من أهم مشاريع

القوانين الحالية من الحكومة هو مشروع بقانون رقم ٨٦ الخاص بمعالجة الآثار الناجمة عن جائحة كورونا نظراً لكونه يمس شريحة كبيرة من الشباب والفئات الكوبيتين أصحاب المشاريع وأوضحت الهاشم أن القانون

يضم جهات متعددة منها وزيرة الدولة للشؤون الاقتصادية وهيئة القوى العاملة ممثلة بوزارة الشؤون ووزير النفط ووزير التجارة ووزير المالية، ولذلك ارتأت اللجنة أن يضم الاجتماع كل الجهات المعنية.

وأعلنت أنه سيتم استدعاء أصحاب المشاريع الصغيرة بشكل يتناسب أوامر السلطات الصحية، داعية كل من لديه أفكار ومواضيع مهمة إلى التواصل فيما بينهم لتحديد المشاكل وإصالتها للجنة رقم ٨٦.

أسرة التعليم في البلاد تنعى مساعد عميد «العلوم الصحية» بـ «التطبيقي»



علي الحج

الحزن والأسى نيابة وفاة فقيد الوطن والهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب مساعد عميد كلية العلوم أ.د. جعفر قاسم والذي سطر

نعى وزير التربية ووزير التعليم العالي رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب د. سعود الحربي، مساعد عميد كلية العلوم الصحية للشؤون الأكاديمية بالهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب أ.د. جعفر قاسم، والذي وافته المنية إثر إصابته بفيروس كورونا المستجد.

وقدم د. الحربي خالص العزاء والمواساة للكويت ولكافة منتسبي المؤسسات التعليمية والأكاديمية بالبلاد لفقدان أحد رجال العلم الأوفياء والذي وهب نفسه لخدمة العلم والعلمية التعليمية والصحية في البلاد.

من جانبه قال مدير عام الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب د. علي فهد المصنف: «تلقينا ببالغ

خلال سنوات عمله في المجال الأكاديمي والصحي سجلاً حافلاً ومشرفاً ومسيرة عطاء زاهرة بالإنجازات البحثية العلمية والتطبيقية، كما استلزم المصنف الجهود العلمية المبدرة للمغفور له خلال عمله بكلية العلوم الصحية وحسن علاقاته بكافة منتسبي الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب من أعضاء هيئتي التدريس والتدريب والهيئة الإدارية وكذلك علاقته الطيبة بابنائيه من الطلاب والطالبات وعدم تواني في تقديم العون والمساعدة لكافة المحيطين به.

وأضاف: «ولا يسعنا إلا أن نتقدم لكافة أبناء الوطن وجميع منتسبي الهيئة بخالص التعازي بمصابهم الجلل سائلين الباري عز وجل أن يتغمد الفقيد بواسع رحمته».



عادل الدمخي

أثناء النقاش عرض هذا التقرير على إدارة الإفتاء في الوزارة، مقترحاً تعميم تجربة الحجز المسبق على جميع الوزارات والجهات الحكومية قبل المراجعة لإنجاز المعاملات.

أولى بالموافقة على التقرير التكميلي الثاني المتعلق بتعديل قانون الاستبدال في المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية.

ولفت إلى أنه كان قد طلب

تقدم النائب الدكتور عادل الدمخي بسؤال برلماني إلى وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية، المستشار فهد العفاسي حول التكيف الفقهي بعد التصويت في المداولة

خليل الصالح: الحكومة وعدت بفتح البنوك في أقرب وقت



خليل الصالح

قال النائب خليل الصالح، إنه أبلغ الحكومة بضرورة فتح البنوك في أقرب وقت، نظراً لما سببه الوضع الحالي من

تعطيل لمصالح المواطنين، وقد وعد بإصدار قرار بهذا الخصوص، مشدداً على ضرورة إعادة النظر في إغلاق بعض الأنشطة.